الناتج المحلي الإجمالي الربعي:
تراجع النمو الكلي بسبب تباطؤ قطاع النفط في الربع الثاني

- بالقيمة الفعلية، نما الاقتصاد السعودي بنسبة 3,8 بالمائة في الربع الثاني لعام 2014 مقارنة بالربع المماثل من عام 2013، في حين تراجع بنسبة 1,3 بالمائة مقارنة بالربع الأول من هذا العام.

- تغيرت مستويات مساهمة القطاعات في النمو مقارنة بالربع السابق، حيث أصبح النمو أكثر اعتماداً على القطاع غير النفطي.

- نتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في النصف الثاني من العام على أساس المقارنة السنوية، بسبب تراجع الإنتاج في القطاع النفطي، ومع ذلك، نتوقع أن يحافظ القطاع الخاص على الأداء القوي.

أظهرت بيانات نشرتها مصلحة الإحصاءات العامة تراجع النمو الاقتصادي الفعلي خلال الربع الثاني لعام 2014 بدرجة طفيفة إلى 3,78 بالمائة على أساس سنوي، مقارنة بـ 3,79 بالمائة للربع الثاني من عام 2013 (الشكلين 1 و 2). تغيرت مساهمة القطاعات في النمو مقارنة بالربع السابق، وأصبح النمو أكثر اعتماداً على القطاع غير النفطي. تراجعت مساهمة قطاع النفط إلى 0,5 نقطة مئوية من النمو الاقتصادي الكلي في الربع الثاني. كذلك سجل القطاع غير النفطي أدنى نمو سنوي له منذ البدء في نشر هذه البيانات في عام 2010، وإن كان لا يزال يعتبر قوياً بنموه بنسبة 4,2 بالمائة على أساس سنوي. ويعود هذا التباطؤ إلى تراجع معدل النمو في القطاع الخاص غير النفطي وكذلك القطاع الحكومي، مقارنة بنفس الربع من العام الماضي. وجاء تباطؤ النمو السنوي في أربعة من القطاعات التسعة، هي قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء، والنقل والاتصالات، والتمويل.

نما **قطاع النفط** بنسبة 2,5 بالمائة على أساس سنوي في الربع الثاني (الشكلين 2 و 4)، مقارنة بنسبة نمو عند 6,1 بالمائة في الربع السابق، لكن لا يزال مرتفعاً مقارنة بنفس الربع من العام

شكل 1: تباطأ نمو الناتج المحلي، لكن أداء القطاع الخاص جاء قوياً

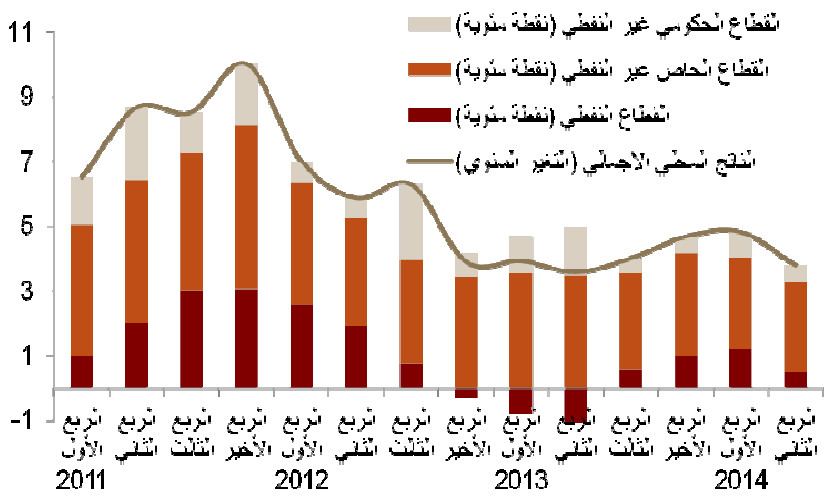

نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي
(نسبة مئوية)

	التغير الربعي	التغير السنوي
الربع الثاني - 2014	3,1-	3,8
الربع الأول - 2014	4,1	5,1

مقارنة النمو الاقتصادي في المملكة بدول أخرى
(الربع الثاني– 2014؛ التغير السنوي)

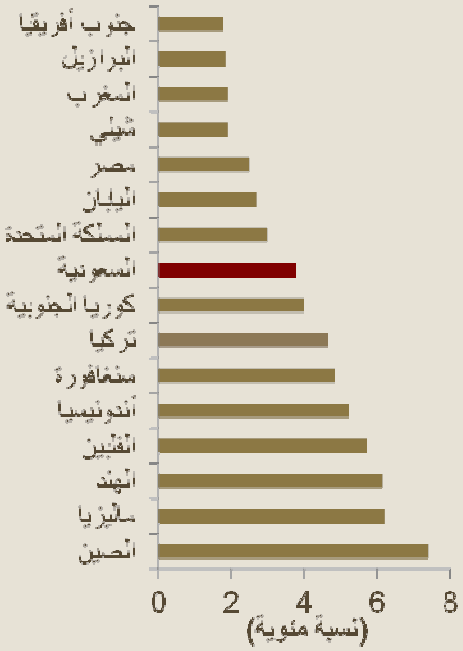

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي
رئيس الدراسات والأبحاث
أوfalturki@jadwa.com

راكان آل الشيخ
محلل اقتصادي
ralsheikh@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف 1111-279 11 966+
الفاكس 1571-279 11 966+
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

سجل النمو الاقتصادي الفعلي الذي بلغت نسبته 3,6 بالمائة، تراجعاً عن معدل النمو في الربع السابق...

...ويعود التراجع إلى انخفاض الأداء في القطاعين النفطي وغير النفطي...

...لكن، القطاعات غير النفطية حافظت على موقعها كمساهم رئيسي في النمو الاقتصادي...

...وكان محركها الأساسي قوة أداء القطاع الخاص الذي نما بنسبة 4,7 بالمائة.

...بينما نما قطاع الخدمات الحكومية بوتيرة أبطأ...

...في حين، تباطأ نمو قطاع النفط إلى نسبة 2,5 بالمائة.

الماضي الذي سجل انكماشاً بنسبة 6,5 بالمائة. ويعتبر إنتاج النفط هو المحرك الرئيسي لأداء قطاع النفط. ارتفع إنتاج النفط بنسبة 1,9 بالمائة في الربع الثاني لعام 2014 على أساس المقارنة السنوية، ليبلغ 9,7 مليون برميل يومياً. مستقبلاً، نعتقد أن مساهمة قطاع النفط في النمو الاقتصادي الكلي ستنكمش قليلاً على الأرجح- مع احتمالية تحوله إلى النمو السلبي في النصف الثاني من العام- نتيجة لزيادة الاستهلاك المحلي وانخفاض أسعار النفط حسب تقديراتنا للفترة المتبقية من العام.

نما الناتج الإجمالي المحلي للقطاع غير النفطي بنسبة 4,2 بالمائة على أساس المقارنة السنوية مقارنة بـ 4,5 بالمائة في الربع السابق و 6,5 بالمائة في نفس الفترة من العام الماضي. وإذا نظرنا إلى تفاصيل القطاع غير النفطي نجد أن **القطاع الحكومي** نما بنسبة 2,6 بالمائة على أساس سنوي، مسجلاً بعض التباطؤ مقارنة بالربع السابق. وقد تراجعت مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في النمو الاقتصادي الكلي نتيجة للمقارنة بمستويات سابقة مرتفعة، ولكن يُنتظر انتعاشه مرة أخرى قرب نهاية العام. ولا نزال نعتقد أن الاصلاحات الجارية في سوق العمل وتطبيق قوانين العمل سيبقي الطلب على الخدمات الحكومية مرتفعاً.

بقي **القطاع الخاص غير النفطي** الذي سجل نمواً سنوياً بنسبة 4,7 بالمائة المساهم الرئيسي في النمو الاقتصادي الكلي. وجاء معدل النمو في هذا الربع مرتفعاً بدرجة طفيفة مقارنة بمستواه للربع الأول لعام 2014 والذي بلغت نسبته 4,6 بالمائة، لكنه يقل عن المعدل في الربع المقابل من العام الماضي الذي كان عند 6,1 بالمائة. وفقاً للبيانات الرسمية، ساهم القطاع بنسبة 73 بالمائة من النمو الكلي في الربع الثاني من هذا العام. نتوقع أن يحافظ القطاع الخاص على مستوى مرتفع من النمو، مدعوماً بقوة الطلب المحلي وزيادة القروض المصرفية واستثمارات القطاع العام.

وعلى الرغم من تسجيل جميع القطاعات نمواً إيجابياً على أساس سنوي خلال الربع الثاني، إلا أن أدائها جاء متبايناً (الأشكال 2، 3، 5). حقق **قطاع المرافق** (الكهرباء والغاز والمياه) أسرع معدلات

شكل 2: مكونات نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي

	التغير كنسبة مئوية (الربعي)				التغير كنسبة مئوية (السنوي)			
	2013	2014	الربع الثاني – 2014		2013	2014	الربع الثاني – 2014	
	الربع الثاني	الربع الأول	التغير الربعي	المساهمة (ن م)	الربع الثاني	الربع الثاني	التغير السنوي	المساهمة (ن م)
قطاع النفط	-1.7	-0.8	-5.1	-1.0	-6.5	6.1	2.5	0.5
القطاع غير النفطي	-2.4	5.6	-2.8	-2.2	6.5	4.5	4.2	3.3
القطاع الخاص	-6.2	11.2	-6.2	-3.8	6.1	4.6	4.7	2.8
القطاع الحكومي	10.3	-9.9	8.5	1.6	7.6	4.2	2.6	0.5
حسب القطاعات								
الزراعة	-4.7	24.0	-5.0	-0.2	0.8	1.9	1.6	0.1
التعدين والمحاجر	-2.1	-0.5	-5.8	-1.1	-6.6	5.8	1.9	0.3
نصيب النفط الخام والغاز الطبيعي منه	-2.0	-1.0	-5.9	-1.0	-6.9	6.0	1.9	0.3
الصناعة	-7.4	12.0	-7.6	-1.1	3.2	6.9	6.7	0.9
الكهرباء والغاز والمياه	53.9	-17.9	63.0	1.0	0.8	1.9	8.0	0.2
التشييد والبناء	-3.3	12.5	-3.0	-0.2	9.1	5.6	5.9	0.4
تجارة الجملة والتجزئة	-15.6	10.1	-15.5	-2.1	7.4	3.8	3.9	0.5
النقل والاتصالات	-5.6	9.7	-6.0	-0.6	7.5	6.6	6.1	0.6
قطاع التمويل	-3.8	11.5	-4.1	-0.6	6.5	3.7	3.4	0.5
الخدمات الشخصية	-0.7	5.8	-0.5	0.0	4.2	1.8	2.1	0.1
الخدمات الحكومية	15.1	-15.4	13.0	1.7	7.9	3.5	1.6	0.3
الناتج المحلي الاجمالي الفعلي	-1.8	4.1	-3.1	-3.1	3.8	5.1	3.8	3.8

سجل قطاع المرافق أسرع معدلات النمو في القطاع الخاص، مرتفعاً بنسبة 8 بالمائة.

كذلك نما قطاع الصناعة بنسبة قوية بلغت 6,7 بالمائة...

...حيث سجل قطاع تكرير النفط أعلى معدل نمو سنوي له خلال عامين بلغت نسبته 8,5 بالمائة...

...وسجلت منتجات مصنعة أخرى أيضاً نمواً قوياً عند 6,5 بالمائة.

لا تزال التغييرات الأخيرة في سوق العمل تدفع بمعدل النمو إلى الأسفل في القطاعات الرئيسية...

...مع ذلك، بقي النمو قوياً بفضل قوة المعطيات الأساسية.

على أساس ربعي، انكمش الاقتصاد بنسبة 3,1 بالمائة...

...متماشياً مع النمط الموسمي المعتاد.

النمو في القطاع الخاص، مرتفعاً بنسبة 8 بالمائة، نتيجة لزيادة المشاريع التي بدأت مرحلة التشغيل بهدف تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء والمياه. وهناك مثالين لتلك المشاريع: أولهما، إكمال الشركة السعودية للكهرباء مشروع محطة الكهرباء المشتركة في المنطقة الشرقية في يونيو بتكلفة 550 مليون دولار وقد أضافت 800 ميجاواط للطاقة الإنتاجية للمملكة. وثانيهما، إنشاء محطة تبريد في منطقة مكة المكرمة وقد بدأت العمل في مايو وبلغت تكلفتها 150 مليون دولار وتبلغ قدرتها الإنتاجية 55,000 طن تبريد. إضافة إلى ذلك، يتوقع أن يبلغ إجمالي استثمارات القطاع نحو 35,7 مليار دولار أمريكي. نما **قطاع الصناعة** بنسبة 6.7 بالمائة على أساس سنوي، وكان أفضل أداء من نصيب قطاع تكرير النفط الذي سجل أعلى معدل نمو سنوي له خلال عامين عند 8,5 بالمائة. كذلك، جاء أداء المنتجات الصناعية الأخرى قوياً، حيث نمت بنسبة 6,5 بالمائة على أساس المقارنة السنوية، وهو نمو يعتبر أيضاً الأعلى على مدى عامين. ونتوقع أن تزداد مساهمة قطاع تكرير النفط في النمو الاقتصادي الكلي تدريجياً خلال السنوات القليلة القادمة، حيث تسعى المملكة إلى زيادة طاقتها الإنتاجية في مجال التكرير.

تراجع نمو قطاعات **التشييد وتجارة الجملة والتجزئة والنقل والاتصالات** خلال الربع الثاني مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ومع ذلك، ظل أداء تلك القطاعات قوياً، حيث سجلت نمواً بنسبة 5,9 بالمائة و 3,9 بالمائة و 6,1 بالمائة على التوالي. ونبقي على نظرتنا بأن تظل تلك القطاعات ضمن أسرع القطاعات نمواً، رغم توقعاتنا باستمرار تباطؤ النمو على أساس سنوي مقارنة بمعدلات النمو التي سجلتها العام الماضي. سيبقى قطاع التشييد المستفيد الرئيسي من الاستثمارات الضخمة في تشييد البنيات التحية والمراكز التجارية ومجمعات الإسكان، حيث تقدّر مجلة "ميدل إيست إيكونوميك دايجست" قيمة المشاريع القائمة والمخططة في المملكة حتى نهاية يوليو بنحو 1,1 تريليون ريال، والتي يتضمن معظمها أعمال تشييد. كذلك، يرجح أن يحافظ قطاع التجزئة على نمو قوي خلال الأرباع القادمة كما يشير إلى ذلك قوة الطلب الاستهلاكي المحلي. ويعود تباطؤ النمو السنوي في كلا القطاعين جزئياً إلى الإصلاحات الأخيرة في سوق العمل وكذلك المقارنة بمستويات سابقة مرتفعة. يأتي نمو قطاع النقل من الحاجة إلى ترحيل كميات ضخمة من السلع حول المملكة (الواردات ومواد البناء)، ويعتمد النمو في هذا القطاع جزئياً على مستويات الأداء في القطاعات الأخرى.

على أساس المقارنة الربعية، انكمش الاقتصاد بنسبة 3,1 بالمائة مقارنة بنمو بنسبة 4,1 بالمائة في الربع السابق، ويتماشى هذا الانكماش مع النمط الموسمي المعتاد. سجلت جميع القطاعات معدلات نمو ربعي سلبية، باستثناء قطاعي المرافق والخدمات الحكومية اللذين سجلا نمواً بنسبة 63 بالمائة و13 بالمائة على التوالي. ويعكس النمو في قطاع المرافق ارتفاع استهلاك الكهرباء في شريحتي المساكن والمراكز التجارية نتيجة لزيادة الحاجة إلى استخدام أنظمة تكييف الهواء. هناك ثلاث قطاعات سجلت تراجعات ربعية كبيرة في الربع الثالث. الأول هو قطاع تجارة الجملة والتجزئة (انخفض بنسبة

شكل 3: مساهمة مختلف القطاعات في نمو الناتج الإجمالي الفعلي

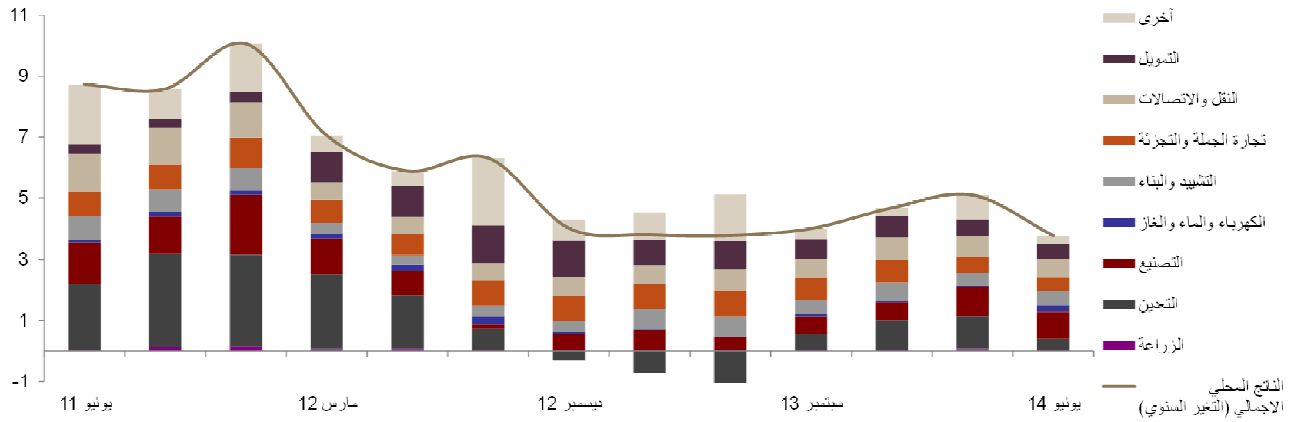

نتوقع أن يواصل النمو الاقتصادي انكماشه على أساس سنوي في الربع الثالث...

...نتيجة لتراجع نمو إنتاج النفط كسبب رئيسي...

...رغم ذلك، نتوقع أن يحافظ القطاعي الحكومي والخاص على أدائهما القوي.

نبقي على توقعاتنا بأن ينمو الناتج الإجمالي الفعلي لعام 2014 ككل بنسبة 4,2 بالمائة.

15,5 بالمائة على أساس ربعي)، وتشير البيانات السابقة إلى أن الربع الثاني عموماً هو أضعف ربع لهذا القطاع، وذلك نتيجة لنمط موسمي معتاد وبسبب استمرار تأثير التغييرات الأخيرة في سوق العمل. القطاعين الثاني والثالث هما الصناعة (الذي تراجع بنسبة 7,6 بالمائة على أساس ربعي) والنقل (تراجع بنسبة 6 بالمائة على أساس ربعي)، والذين يعود تراجعهما للنمط الموسمي المعتاد وانخفاض الإنتاج بسبب ارتفاع درجات الحرارة.

نتوقع أن يحدث المزيد من التباطؤ في النمو الاقتصادي على أساس سنوي في الربع الثالث. بالإضافة إلى التراجع في أسعار النفط وزيادة الاستهلاك المحلي، نتوقع أن يتواصل التأثير السلبي للنظام الجديد لسوق العمل المحلي على النمو السنوي للربعين التاليين. ومع ذلك، نتوقع أن يحافظ القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء على أدائهما القوي الذي سيضمن الإبقاء على أداء اقتصادي متين. بقي النمو السنوي للقروض المصرفية عند رقم من خانتين لنحو عامين متتالين (الشكل 6)، كما تشير استطلاعات الشركات إلى المزيد من التوسع في القطاع الخاص (الشكل 7). وفي ظل قوة المعطيات الاقتصادية المحلية، ولكن نتيجة لتزايد عدم اليقين إزاء الاستقرار في المنطقة من جهة أخرى، فإننا نبقي على توقعاتنا بأن يكون نمو الناتج الإجمالي المحلي الفعلي عند 4,2 بالمائة للعام 2014، ولكن ربما يأتي النمو أقل من توقعاتنا في حال واصلت أسعار النفط تراجعها.

الشكل 4: إنتاج النفط والناتج الإجمالي الفعلي للنفط

(التغير السنوي)

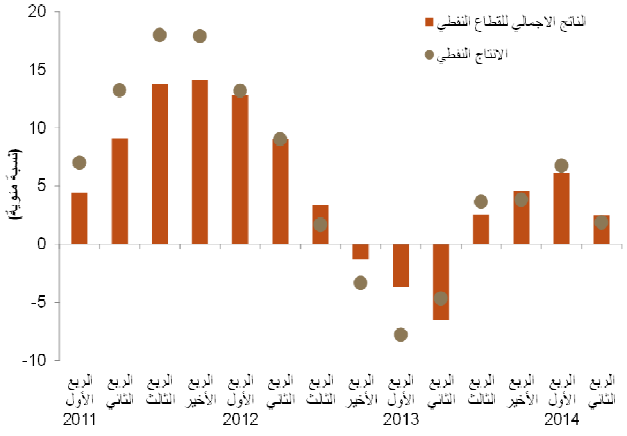

الشكل 5: النمو الربعي للناتج الإجمالي الفعلي حسب القطاعات

(التغير السنوي)

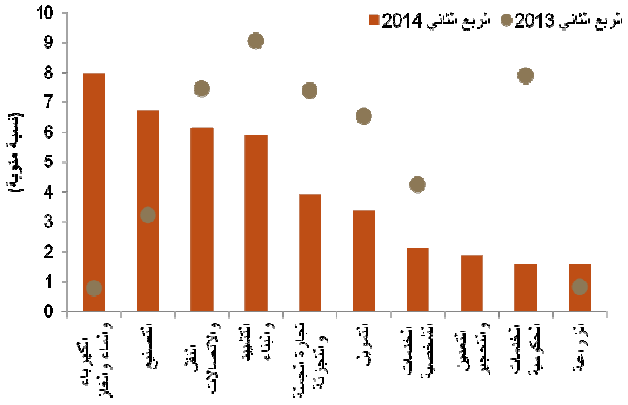

الشكل 6: القروض المصرفية إلى القطاع الخاص

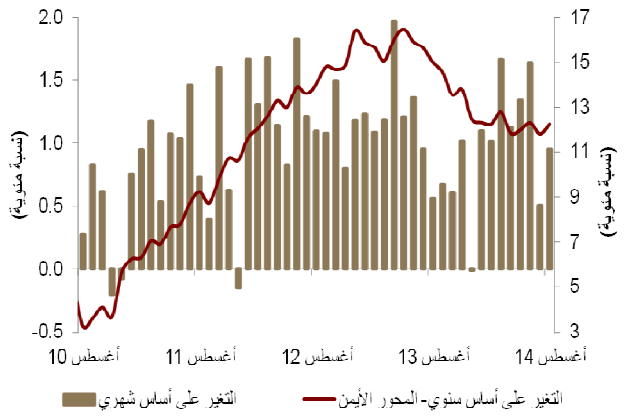

الشكل 7: مؤشر مديري المشتريات

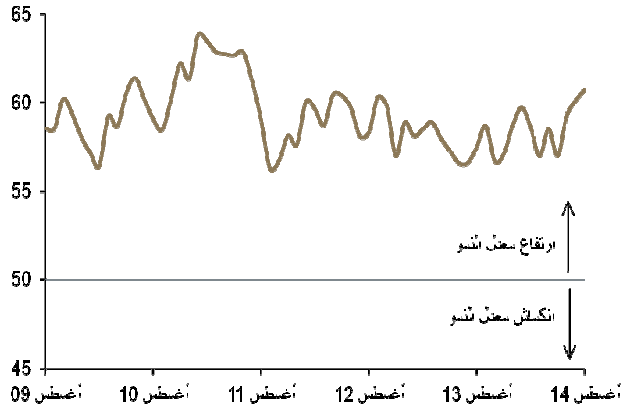

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقا بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئيا أو كليا دون الحصول على أذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويترز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهدا كبيرا للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنا، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.